دور أعضاء هيئة التدريس
جامعة الإسكندرية فى الخدمات المجتمعية
(دراسة كيفية)

إعــداد

د. صفاء على رفاعى ندا

مدرس علم الاجتماع– كلية التربية

جامعة الإسكندرية

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد السابع – العدد الأول – لسنة ٢٠١٥

DOI: 10.12816/0034805

دور أعضاء هيئة التدريس
جامعة الإسكندرية فى الخدمات المجتمعية
(دراسة كيفية)

د. صفاء على الرفاعى

مقدمة :

تناولت هذة الدراسة مناقشة الدور التنموى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى ضوء المسئولية الإجتماعية للعلم والبحث العلمى والخبرة العلمية لهم، ودور هذة الخبرة وتأثيرها فى صياغة السياسة الإجتماعية والإقتصادية للدولة، كما تناولت دور خبرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى نظام الحكم والسلطة الحاكمة وقد تناول هذا البحث دراسة كيفية متعمقة Deep qualitative أجريت على ١٤ عضوا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية (٤ منهم من ذوى التخصصات النظرية و ١٠ من ذوى التخصصات العملية) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ترتبط بالمشاركة المجتمعية و معوقات البحث العلمى فى هذة المشاركة .

الدور التنموى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات :

لكى تؤدى الجامعات عملها بفعالية فى التنمية ينبغى أن تراعى التوازن الصحيح بين ما تعده من كفاءات بشرية وما يحتاجه المجتمع. ولأجل الاستفادة القصوى والسريعة من هذه الكفاءات فإنه على الجامعات أعدادها بالمستوى والنوعية التى يحتاجها المجتمع لتنفيذ برامجه، الأمر الذى يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية وبرامج التدريب المهنى ومتطلبات سوق العمل واستيعاب متطلبات العلوم والتقانة ووصف الوظائف وتحديد متطلبات كل منها من حيث الكم والنوع [1].

و ترتبط ثلاثية الجامعة، والبحث العلمى، والتنمية، بعلاقة وثيقة، فلا يستقيم لطرف منها كيانه على الوجه الصحيح بغير الطرفين الآخرين. فالجامعة

بهيئتها التدريسية وطلابها هى الإطار والمناخ، والبحث العلمى هو الأداة والوسيلة، والتنمية هى الغاية والهدف.

والأصل فى الجامعة: التعليم، وهو فيها مقصود لذاته. وهو وسيلة أساسية من وسائل التنمية الثقافية: بتعليم "الإنسان" وتكوين "المواطن" وبناء فكره وشخصيته، وإعداد "القوى البشرية" فى مختلف التخصصات وبمختلف المستويات، لتلبية حاجات خطط التنمية خاصة والنهوض بالمجتمع عامة.

والبحث العلمى ملحق بهذا الأصل، فقد تكون الجامعة بغيره (بالتعليم وحده) مهما تكن النظرة إلى مكانتها حينئذ، كما قد يكون خارج الجامعات، فى مراكز خاصة به، أو بجهود فردية أو جماعية فى المصانع والشركات ومواقع الإنتاج والخدمات المختلفة. ومع ذلك فهو أساسي للجامعات وللتنمية، فأصبح – بسبب ذلك– أصلا ثانياً مع التعليم، أو بعده.

هو أصل لعضو هيئة التدريس الذى يظل بغيره مجرد عضو هيئة تدريس– مهما يبلغ من مراتب هذه العضوية– ولا يصبح أستاذاً حقاً ولا عالماً إلا بما يُشيع عنه ويُعرف به من آراء ونظريات واكتشافات. ولا يتحقق له شئ من ذلك بغير القيام بالبحث العلمى ونشر نتائجه.

وهو أصل للجامعة حين يقوم من أعضائها من يدأب على البحث العلمى فيحقق لها "مركز تميز" فى موضوعه، تعرف به بين الجامعات ويؤمها الطلاب من أنحاء العالم من أجله، فتنمو من خلال هذا البحث العلمى معارف الباحث، وتتسع آفاقه، ويضيف جديدا إلى المعرفة الإنسانية، ويظهر أثر ذلك كله على تدريسه وعلى طلبته وهو أصل للتنمية، لأن الجامعة لا تستطيع مواجهة قضايا المجتمع والتنمية، وتشخيص المشكلات الاقتصادية المختلفة، وخاصة مشكلات الصناعة والزراعة، وتقديم الحلول لها، وتطويرها، بغير البحث العلمى[i].

هذا ومن الضرورى التحول إلى إشراك هيئات المجتمع المحلى فى تحريك موارده وتنميتها كانت قد صدرت فى توصيات "الحلقة العربية الاجتماعية

الخامسة" التى عقدتها الجامعة العربية فى عمان (١٦– ٢٥ مايو ١٩٥٦) ومن هذة التوصيات:

"تشجيع الدولة للهيئات الاجتماعية الأهلية تشجيعاً مباشراً ملموساً باعتبارها الطريق القويم لمشاركة المواطنين فى مسؤوليات النهوض بالمجتمع مشاركة إيجابية، وبطريقة تظهر النشاط الحكومى والأهلي، بحيث يتكون منها جهاز اجتماعي واحد، يكمل بعضه البعض الآخر، ضمن قيادة مشتركة تسهم فى حمل أعباء النهوض بالمجتمعات المحلية" [ii].

وفى الدراسة النقدية والشاملة التى أعدها البنك الدولى عن تجربة التنمية المتميزة التى قامت بها دول شرق آسيا، إتضحت مؤشرات واضحة على دور التعليم بشكل عام والعالى على وجه الخصوص فى نجاح هذه التجربة. ويشير التقرير إلى أن هذه الدول قد بدأت نموها السريع بميزة تعليمية تفوقت بها على اقتصاديات البلدان النامية الأخرى، وعملت على المحافظة على هذه الميزة عن طريق سياسات واضحة للاستثمار فى التعليم الاساسى. كما استخدمت الموارد المالية المحدودة المخصصة للتعليم فيما بعد المرحلة الثانوية، أساساً لتعلم العلوم والتكنولوجيا، فى حين تم تدبير التعليم الجامعى فى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية عن طريق القطاع الخاص. وقد لجأت بعض هذه الاقتصاديات أيضاً الى استيراد الخدمات التعليمية على نطاق واسع، ولا سيما بالنسبة للمجالات التى تتطلب مهارات متخصصة[iii].

وفي حياتنا اليومية، كثيراً ما نواجه بمعرفة علمية – سواء بشكل غير مباشر (مثل استخدام الاختراعات التقنية، مثل السيارات والحاسبات)، أو بشكل مباشر (ملاحظات نتائج مسوحات الرأي العام في وسائل الإعلام). ويتدخل العلم أيضاً في أعمال الحكومات، باسم اتخاذ قرارات في السياسة أكثر حكمة وفاعلية. والتفاعلات بين العلم والحكومة هي بدرجة كبيرة جزء من ظهور الدولة الحديثة، وتتوازى مع النمو الهائل في قدرات الحكومة الإدارية، في مجال الاتصالات[iv].

وعلى الرغم من طموحاتهم في التأثير على صناع السياسة، فإن القليل من الباحثين ينجحون في إرساء علاقات فعالة مع المجال السياسي. والباحثون لديهم تفسير بسيط لذلك – وهو استخفاف صناع السياسة بأهمية الخبرة العلمية – وكثيراً ما يجدون أنفسهم يناضلون ضد عدم استخدام، أو عدم الاستخدام الكافي، للأبحاث في صنع السياسة. ويكمن سر النجاح، بالنسبة لاستخدام الأبحاث كمدخل إلى صنع القرار، في عوامل مختلفة، يجب، عند اجتماعها بشكل مناسب، أن تتوافق مع متطلبات الوضع، ومن بينها طبيعة الموضوع، ونوعية البحث، ونشر النتائج... إلخ[v].

وهذه السياسات التي تسمح بإجراء التغيير في مسارات النمو تتجنب فخ الديناميكيات الاجتماعية التي تحيط بالعلم، عادة تتضمن السياسات الاتية :

١- الاستثمار في تكوين علماء، خاصة في برامج الدكتوراه المحلية الموجهة لغرض ربط البحوث بالقطاعات المنتجة، وبالظروف الخاصة بالبيئة الجغرافية والاجتماعية المحلية.

٢- رعاية تكوين مجموعات علمية محلية للبحث حتى يمكن التغلب على انعزال الباحثين الأفراد.

٣- تعزيز الروابط والشبكات بين المجموعات العلمية المحلية ونظرائهم الدوليين.

٤- نشر القدرات العامة على استخدام المعرفة العلمية و تكنولوجيا المعلومات فى كل قطاعات السكان.

٥- ممارسة سياسات "اكتساب العقول" لجذب العلماء الأجانب بصراحة وعكس اتجاه هجرة الوطنيين.

٦- شحذ الحوافز للصناعة والزراعة للابتكار، وتكوين روابط دائمة مع العلماء وصانعي التكنولوجيا في الجامعات ومراكز البحث المستقلة[vi].

DOI: 10.12816/0034805

المسئولية الاجتماعية للعلم والبحث العلمى:

إن الدور المحوري الذي يضطلع به العلم والتكنولوجيا في مجال التغيرات الاجتماعية الراهنة قد جعل العلم منوطاً بتحقيق مطالب متزايدة من جانب كافة قطاعات المجتمع. إذ يجد العلماء أنفسهم محاصرين بنداءات ومطالبات من جانب رجال الصناعة، والفئات الناشطة في المجتمع، وصانعي السياسة، بل وكذلك بنداءات ومطالبات زملائهم العملاء بالمزيد من الإنتاجية والفاعلية. ويطالب رجال الصناعة العلماء بقدر أكبر من التطبيق العملي لأبحاثهم، وكذلك بالمزيد من النتائج التي تسفر عنها هذه الأبحاث. أما عامة الشعب، وصانعي السياسة فيتوقعون من العملاء أن يقدموا حلولاً لكافة أنواع المنغصات التي ابتليت بها الحياة الحديثة: مثل الأمراض، والعلل التي أصبحت تصيب البشر، أو الأخطار المحدقة بالبيئة، أو الاحتياجات الضرورية التي تستلزمها التكنولوجيا، أو القضايا العلنية العامة التي هي موضع جدل، بينما في الوقت نفسه يخشى عامة الناس على نحو متزايد، مضاعفات الابتكارات التكنولوجية الحديثة، وآثارها الجانبية. أما صانعوا السياسة العلمية فيطالبون بمزيد من الإنتاجية، وبزيادة عدد الإجراءات التي يتم اتخاذها في عملية تقييم الأبحاث العلمية. وكذلك، فإن العلماء يتصدرون المواقف التي يتخذها زملاؤهم، نظراً لأن الحدود التي كان من المتوقع أن تشكل سياجاً يحيط بساحة التنافس العلمي، تعرضت للتعدي عليها، وانتهاك حرمتها و بالإضافة إلى ذلك، فقد ألقى على كاهل العلم متطلبات جديدة، تدعو إلى مساءلته، وتنطوي على ضرورة تقديمه تفسيرات للآثار المترتبة عليه، فضلاً عن أن مدى الثقة فيه آخذة في التناقص، حيث إن الحلول المتوقع أن يقدمها غالباً ما تتكشف عن تضاربات بين الخبراء، أو عن درجات كبيرة من عدم اليقين. إن الأمثلة الحديثة للمجادلات العلنية العامة ذات المضمون العملي الرفيع: مثل تلك المجادلات التي نجمت حول تفشي مرض – بي. إس. إي (BSE) الذي يصيب الجهاز العصبي الحركي للماشية بالخلل – في أوروبا،

وآثاره على صحة الإنسان، أو تلك المجادلات التي أثيرت حول تلوث الدم، أو حول الآثار الضارة لاستخدامات الهندسة الوراثية في جينات الكائنات الدقيقة، قد أدت إلى إثارة مناقشات ومناظرات حول الأسلوب المتبع في التحكم في العلم، والدور الذي يضطلع به الخبراء العلميون في المجتمعات الديمقراطية. إن المطالبات بتحميل العلم قدراً أكبر من المسئولية والمساءلة ليست أمراً جديداً. فقد طالب برنال منذ فترة طويلة من الزمن في عام ١٩٣٩ بأن يكون للعلم وظيفة اجتماعية، مقدماً في هذا الصدد حججه وبراهينه التي تؤيد دعواه، غير أن التفسير الذاتي للبحث العلمي الذي كان سائداً في الخلاف الذي ثار بين برنال وبولانيي، وكان هذا هو الأمر الذي أتاح المجال لصدور كتاب (جمهورية العلم)، الذي أصدره بولانيي في عام ١٩٦٢. الذى أكد على الدور المحوري الذي اضطلع به العلم أثناء الحرب، قد عزا إليه وضعاً ينطوي على تحقيق نفع اجتماعي، كان من شأنه أن يدفع العلم قدماً إلى التمتع بالاستقلال الذاتي، والحرية التي كان يتطلع إليها. غير أن الفترات اللاحقة قد شهدت مطالبات جديدة ألقيت على عاتق العلماء، تدعو إلى ضرورة تحملهم المسئولية وتقديم الإجابات على المساءلات التي تثار حول إنجازاتهم. وقد حدث ذلك في الوقت الذي قلت فيه الأبحاث العلمية العظيمة، وتناقص التمويل الضخم للأبحاث العلمية، وذلك على نحو ما حدث لدى ظهور مبدأ ضرورة تقديم السلع بالصورة التي يرغبها العميل، وإيصالها إليه في مكانه، سواء كان هذا العميل شركة كبرى. أو عميلاً صغيراً – وقد ظهر هذا المبدأ في المجال التجاري في عام ١٩٧٢ في تقرير روتشيلد في لندن.

إن الاختيارات بين أي من فروع الدراسة العلمية، أو بين توظيف الاستثمارات في أي من مشروعات البنية الأساسية، أو بين أي من مشروعات البحث، قد أدت بشكل متزايد إلى إضفاء مزيد من التأكيد والاهتمام بالتقييم الذي ينطوي على توقع مستقبلي لما ستفسر عنه البحوث المقترحة. ومثل هذه

الخيارات قد اصبحت سمة واضحة من شأنها أن تميز بين المعايير الداخلية للأبحاث العلمية، مثل الرقابة على الجودة، وبين المعايير الخارجية، مثل التمكن من إيضاح أوجه إنفاق الاعتمادات المالية المخصصة لتلك الأبحاث وفي حين ان فعالية الآلية المحورية – المتمثلة في الاستعانة بكافة المصادر المتاحة من أدوات تقنية، وبحوث، وتجارب سابقة لتقييم مقترحات الأبحاث الجديدة، قد تعرضت للنقد – بشكل خاص بمجرد خروج موضوع بحث هذه الآلية عن دائرة الظروف المحددة للغاية، التي تدخل في نطاق رقابتها، والتجانس معها – فإنها لا تزال مستخدمة على نطاق واسع في عمليات البحوث بأسرها، ومازالت تعد أفضل وسيلة لتقييم مدى جودة وجدة البحث (أو مدى احتمال جدته). ومع ذلك، فقد تم إحداث تغييرات في هيئات المتخصصين الذين يعملون وفق تلك الآلية، وبالأخص في مجال سياسة البحوث العلمية في الاتحاد الأوروبي، حيث أدى بروز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للبحث العلمي إلى إجراء محاولات لتوسيع نطاق التخصصات العلمية الأصلية للأعضاء العاملين في هيئات تقيم عمليات البحث العلمي. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإجراءات كان موضع تشكك.

وقد كشفت الوثائق الصادرة مؤخراً عن المفوضية الأوروبية عن وجود مزيد من المصالح مع العلاقات القائمة بين العلم والمجتمع. وكان مشروع المفوضية لتطوير دائرة الأبحاث الأوروبية (ERA) قد صنفت هذه الصلة على أنها تعد أمراً ذا أهمية محورية – إلى جانب المعايير الداخلية الأخرى المتعلقة بالمجتمع العلمي، أو بتطوير المشاركة في المجال الصناعي بين الدول الأعضاء في نجاح تطوير دائرة الأبحاث الأوربية. وقد أفاضت وثائق أخرى في شرح تلك العلاقة، بإيراد أعمال مقترحة مفصلة جاهزة للانطلاق من وجهة النظر العلمية والتكنولوجية للمجموعة العلمية المشتركة، أو من خلال أسلوب معالجة وتفهم أوسع نطاقاً لدور العلم في طريقة ممارسة السلطة (في مجال إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية) في أوروبا. ويعد ذلك اعترافاً واضحاً بأن العلم يستحق،

بل ويتطلب تقديراً وجدارة بالمسئولية على قدم المساواة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، التي هي الدعائم التي تقوم عليها مجتمعاتنا الديمقراطية[vii].

الخبرة العلمية لأعضاء هيئة التدريس و السلطة الحاكمة :

العلم وتطبيقاته هما مصدران كبيران للتنمية. والمعرفة العلمية يتم الاستفادة بها على نطاق واسع في العمليات التنظيمية وغيرها من العمليات العامة والخاصة المتعلقة بصنع السياسة. ولذلك فإنه في ظل السلطة، والتي هي أساس الحكم التنظيمي، نجد أن التزويد بالمعرفة العلمية على هيئة خبرة، قد اكتسب وضعاً بارزاً ومتميزاً للغاية. ولقد قام ماينيتز Maynitz (١٩٩٣)، بتحديد هوية "مشكلة المعرفة" من حيث إنها إحدى أربعة مشكلات كبرى للسلطة (المشكلات الأخرى تتعلق بالتنفيذ والحافز والقدرة على الحكم)، وذلك في ضوء الصعوبة في الفهم والتقييم بطريقة سليمة للمسائل الاجتماعية المعقدة، علاوة على الروابط السببية بين الموارد والأهداف.

وتفسر ملامح السلطة التوسع الكبير على طلب المعرفة. وأحد هذه الملامح هو مبدأ المحاسبة والقدرة على التفسير. ونعترض في استخدام الخبرة العلمية في تشكيل وتقييم السياسة، فيه ضمان المحاسبة والقدرة على التفسير والشفافية في عملية السياسة. ومن الملامح الأخرى المميزة للسلطة، والتي تفسر الطلب المتزايد على الخبرة العلمية، هي أنها تنسق المفاوضات من أجل صنع السياسة. والشركاء من القطاع العام والخاص مثل الإدارات والصناعة وعلماء البيئة وجماعات المستهلكين وغيرهم. والذين يسهمون في مثل هذه المفاوضات، ويهدفون إلى الحصول على أفضلية على حساب منافسيهم، أو حسم مواقف صراع بشأن مسائل صعبة (مثل إدارة المخاطر التكنولوجية التي تتعلق بالطاقة النووية، أو إطلاق نباتات وحيوانات في البيئة عقب إجراء تجارب الهندسة الوراثية عليها) غالباً ما يستخدمون خبراء علميين في محاولة لتقويض حجج وبراهين الآخرين. وفي مثل هذه المواصفات نجد أن الخبرة العلمية تتحول إلى "علم

للدفاع" والقدرة المحدودة للسلطة على صياغة خيارات سياسية بعيدة المدى بشأن مسائل اجتماعية ، مثل التوظيف أو التعليم تفسر وتوضح أيضاً اللجوء المتزايد إلى الخبرة العلمية، التي تميل إلى إرجاع المعايير السياسية من حيث هي الأساس الجوهري في صنع القرار ("خبراء متفقون في الرأي بالإجماع"، هي الحجة الرسمية الجازمة مثلما هو الحال بالنسبة لإصدار القرار الفرنسي باستئناف تجارب القنبلة الذرية في المحيط الباسفيكي في عام ١٩٩٥، أو عدم التوصل إلى رأى مجرد للعلماء ، وهو الرأي النهائي للاتحاد الأوروبي من حيث عدم اتخاذ قرارات، أو تأجيل القرارات فيما يتعلق بقضية "مرض جنون البقر"). إلا أن الخبرة العلمية ليست سوى عنصر واحد من عناصر القرار السياسي الذي يشتمل على عدد كبير من العناصر متغايرة الخواص وغير قابلة للقياس والذاتية وغير مقصورة على لاعتبارات العملية.

وتطبيق المعرفة العلمية من حيث هي خبرة تتحدد من خلال البيئة الاجتماعية – الاقتصادية والقانونية والمؤسساتية لصنع السياسة. وغالباً ما يقدم الخبراء المختلفون آراء متباينة ترتكز على بيانات معينة. "والرؤية الساذجة لهيئات استشارية محايدة (تقول الحقيقة للسلطة) ينبغي التخلي عنها". ولقد أصبحت المهارة أو المعرفة التي يتميز بها الخبير متخذة الطابع القانوني المؤسساتي إلى حد كبير. فالخبير يسوي الخلافات ما بين المعرفة العلمية "الخارجية"، وبين المعرفة العلمية التي يكتسبها من خلال كونه واقعاً "داخل نطاق" عملية السياسة، ومن خلال كونه جزءاً أساسياً من تشكيل وتنفيذ عملية السياسة. وفي نمط صناعة السياسة التعاونية التي تتميز بها السلطة نجد أن المعرفة لا تكون خارجية المنشأ، لأنها تصبح أداة لحل المشكلة، أي تصبح حقيقة نافعة ومفيدة، وقادرة على تقديم درجة معينة من التقبلية العلمية، علاوة على تقديم التأكيد لحملة الأسهم بأن مصالحهم لا يتم التضحية بها من أجل يقين علمي بغيض ولا يطاق.

والثقة التي اعتادت الخبرة العلمية أن تتمتع بها، لا تعاني حالياً من تحديات التعقيدات المتزايدة، وعدم اليقين والمخاطر التي تنجم عن التحولات الاقتصادية، والاقتصادية والتكنولوجية فحسب، بل وأيضاً من شعور الإحباط لدى صانعي القرار Decision Makers، الناجم عن عدم مقدرة الخبراء على تقديم النصائح التي تقلل من مدى المخاطر، وعدم اليقين الذي ينجم عن إدراك الجمهور أن الخبرة العلمية لا تكمن في تنوير وإرشاد صنع السياسة من خلال "الحقيقة العلمية"، وإنما هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناع السياسة. من خلال علاقات غير معترف بها مسبقاً. ولذلك نجد أن فقدان مصداقية الخبرة العلمية يبدو وكأنه عامل آخر يزيد من إضعاف الثقة في السلطة التي كثيراً ما تعتمد على الخبراء، وفي قدراتها القومية والمحلية على الحكم. ويوجد تطور آخر يتعلق بسياسات العلم القومية، وبمؤسسات البحث الوطنية. وتأسيساً على الاعتماد المتبادل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في حالات الابتكار والمنافسة في الصناعة والبرامج العامة الإستراتيجية في الدفاع، أو الفضاء، أو الطاقة النووية أو الإمداد بقاعدة معرفة لصالح تشكيل سياسة اجتماعية/اقتصادية تتعلق بالصحة أو البيئة أو النقل، نجد في معظم الدول الغربية أن نسبة تتراوح ما بين ٥٠% و٨٠% من البحوث العلمية/ التكنولوجية لديها الآن أهداف اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية.

– الجدول (١) يوضح ملخص لخصائص الطرق التقليدية والطرق الجديدة لإنتاج المعرفة وفقاً لما أورده جيبونز وآخرون:

جدول (١) مقارنة بين الطريقتين التقليدية و الحديثة :

الطريقة رقم (١) (التقليدية)	الطريقة رقم (٢) (الحديثة)
–أحادية أو متعددة التنظيم.	– متخطية حدود التنظيم.
–بيئة إدراكية.	– بيئة السوق.
–هرمية ومتجانسة وأشكال ثابتة للتنظيم.	– غير هرمية ومتغايرة للخواص وأشكال غير ثابتة للتنظيم.
–في المقام الأول تستخدم في الجامعات.	– في المقام الأول تستخدم خارج نطاق الجامعات.
–في الغالب مقصورة على البيئة الأكاديمية.	– تفاعلات نشيطة بين الممثلين العلميين وغير
–أكثر قابلية للتفسير بالنسبة للمجموعات المناظرة.	

–السيطرة على الكيفية العلمية. –الاكتشاف سابق على التطبيق. –قيود على توزيع المعرفة.	العلميين. –أكثر قابلية للتفسير اجتماعياً ومنعكسة على ذاتها. –مدى واسع من معايير السيطرة على الكيفية. –الاكتشاف والتطبيق لا ينفصلان. –توزيع اجتماعي على نطاق واسع للمعرفة.

فإنتاج المعرفة العلمية حالياً يصبح جزءاً من عملية أكبر حجماً، يكون فيها الاكتشاف والتطبيق والاستخدام في حالة من التكامل الوثيق... (من خلال) التوسع في السوق من أجل المعرفة والقدرة على تسويق العلم (وليست التكنولوجيا فقط). وتكمن القوى الدافعة وراء العرض والطلب المتزايد على المعرفة الصالحة للتسويق في تقوية المنافسة الدولية في مجال الأعمال المالية التجارية وفي الصناعة[viii]. وينعكس هذا في انتقال راديكالي في طريقة إنتاج المعرفة العلمية من الطريقة رقم (١) التقليدية إلى الطريقة رقم (٢) الحديثة، حيث تحل الطريقة الحديثة محل الطريقة التقليدية، وإنما تكملها وتصبح هي السائدة المسيطرة. و تعرض الباحثة فى هذة الدراسة ملخصاً لخصائص الطريقتين في الجدول. ويلاحظ أن خصائص الطريقة الثانية، قد صيغت بشكل جذاب، في حين أن خصائص الطريقة الأولى، كثيراً ما تكون مصاغة بأسلوب مبسط أكثر من اللازم، مما يجعلها تبدو أقل جاذبية.

والافتراض الأساسي لإنتاج المعرفة الجديدة، هو "علم الطريق إلى السوق"[ix]، و"المعرفة في حد ذاتها تصبح سلعة يتم الاتجار فيها". ويتم توجيه البحوث وفق أهداف اجتماعية – تقنية في بيئة متسمة بالطابع التطبيقي، وبذلك تبزغ أنظمة جديدة للتكنولوجيا.

إنتاج المعرفة من حيث هي سلعة عامة، وليس أساساً سلعة قابلة للتسوق[x]. ولقد ركزت سوسيولوجيا العلم المؤسساتية القائمة على وجهة النظر العقلانية، على ضرورة أن يكون للعلم نوع معين من الحافز، أعني أسبقية الاكتشاف (الأول في الاتصال وإحراز التقديم في مجال المعرفة)، ومكافأة مثل هذه الأسبقية من

خلال اعتراف جماعة الأنداد Peer Group بالإنجاز، وبالخواص الفكرية للاكتشاف. وتنجم أهمية نظام المكافأة بالنسبة للعلم المستقل عن تقديم حوافز غير مرتكزة على السوق لإنتاج معرفة جيدة للجمهور، والمشكلة هي أن الحوافز المرتكزة على السوق تتفوق حالياً على الحوافز غير المرتكزة على السوق في مجال العلم.

و توجد دلائل تكفي لإثبات أن "الباحثين بالجامعات قد أصبحوا يستجيبون كثيراً للحوافز الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الخير للعلم أو تحقيق الخير للاقتصاد على المدى البعيد"[xi] وعلى نحو متزايد أصبح العلماء بالجامعات يطبقون أسلوب "الخصخصة" على المعرفة، مع استبدال الشهرة والمكافآت العلمية بحقوق الملكية التجارية، وما يصاحبها من مكافآت مالية. ولقد حدث تغير في الآونة الأخيرة في القانون الأمريكي أدى إلى إضفاء المزيد من الضعف على المعرفة الرامية إلى تحقيق الخير والمصلحة العلمية، وذلك من خلال تمكين الجامعات والمؤسسات التي لا تقوم على تحقيق الأرباح، بامتلاك براءات الاختراع الناجمة عن البحوث التي تمت وفق الرعاية المالية، والتي تشجع على المزيد من السرية. وهكذا نرى أن الخصخصة تحول دون جعل المعرفة متاحة للجميع، كما أنها تقلل من دور نظام المراجعة الدقيقة في مراقبة الجودة فيها. وعلى العكس مما يزعمه مؤيدو العلم المتسم بطابع السوق ، نجد أن هذا العلم لا يضمن حدوث انتشار اجتماعي للمعرفة على نحو أفضل[xii].

رابعاً: المرحلة التصورية:

١ – مشكلة البحث وأهميته :

تعتبر الجامعة من أهم مؤسسات المجتمع وتكتسب أهميتها من الوظائف والأدوار التي تؤديها وكلما تحققت هذه الوظائف بصورة مناسبة كلما كان لذلك مردود إيجابي على الجوانب المختلفة للتنمية؛ وتتوقف قدرتها – الجامعة– على تحقيق أهدافها وتأدية رسالتها في بناء المجتمع على مدى نجاحها في أداء

وظائفها المتعددة والمتمثلة في ثلاثة جوانب رئيسة : نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاجها من خلال البحث العلمي، وتفعيل هاتين الوظيفتين في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وتعتمد الجامعة على أداء دورها في خدمة المجتمع على عضو هيئة التدريس، وذلك فإن مسئولية إعداد الكوادر المنتجة ورفع مستواها يقع على كاهل عضو هيئة التدريس، ورفع مستواها يلتزم أستاذًا كفئًا مهنيًا ، متمكنًا بحثيًا، خبيرًا اجتماعيا ؛ ومعنى ذلك أن أعضاء هيئة التدريس مطالبين بالسعي لتأكيد ودعم دورهم في جميع المجالات الوظيفية وخاصة مجال خدمة المجتمع في ضوء ما تفرضه عليهم التحديات من أدوار جديدة ويتم ذلك من خلال الانفتاح على المراكز المختلفة لإنتاج المعرفة ؛ فإقامة الجسور بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وبين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من شأنه النهوض بالمجتمع.

ولم تعد وظيفة الجامعة مقصورة على نقل المعرفة وإنما أصبحت أداة لتطوير المجتمع و تحسين مستوى جودة الحياة والحفاظ عليها، ولذا فكان لزاما علينا أن نهتم في مواجهة ما هو قائم وما يستجد من مشكلات بإسهامات أعضاء هيئة التدريس فيها.

٢ – الدراسات السابقة :

تفرض علينا الطبيعة التراكمية لعلم الاجتماع البدء من حيث انتهى الآخرين، ومن ثم فقد تم إستعراض الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث وفقاً للتسلسل الزمنى، ومن هذة الدراسات:

❖ **دراسة أسياد محمد محمد عوض: دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية فى خدمة المجتمع فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة: دراسة ميدانية ٢٠٠٣**[xiii] حيث كان الهدف من هذة الدراسة

هو محاولة الكشف عن أدوار عضو هيئة التدريس بكليات التربية فى مجال خدمة المجتمع فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة ومعرفة إلى أى مدى

يقوم عضو هيئة التدريس بهذه الأدوار والصعوبات والمعوقات التى تحد من أداء هذه الأدوار فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة، وقد تم إستخدام استمارة البحث التى طبعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بلغت (٢٠٩) عضوا ، وانتهت الدراسة إلى قيام أعضاء هيئة التدريس بالأدوار التى تفرضها التحديات فى مجال خدمة المجتمع والتقدم العلمى والتكنولوجى بدرجة متوسطة، وتمثلت أدوار عضو هيئة التدريس فى مجال خدمة المجتمع فى استخدام الوسائل التعليمية والتقنية لخدمة العملية التعليمية وتوظيف المعلومات فى مجال توعية أفراد المجتمع للحد من استخدام المواد الضارة بالبيئة. هذا وقد فحصت

- **دراسة على عبده الدوش: علاقة البحث العلمى بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن ٢٠٠٣**[xiv] و قد حاولت هذة الدراسة التعرف على العلاقة القائمة بين أبحاث أعضاء هيئة التدريس وخطة التنمية الأولى فى اليمن (١٩٩٦–٢٠٠٠)، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن مشكلات التنمية ومقدار الفائدة التى تحققت من عدمها من نتائج تلك الأبحاث، وتم تطبيق استبيان على (١١٠) عضو هيئة تدريس استجاب منهم (٧٢) فقط. وتوصلت هذة الدراسة إلى ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع غياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة والكلية والقسم العلمى وبالتالى لم تكن الأبحاث موجهة لدراسة مشكلات تنموية بقد ما هدفت لتحقيق اهتمامات الباحث التخصصية بالإضافة إلى افتقار البحث العلمى إلى مصادر تمويل سواء من الجامعة أو المؤسسات والمنظمات والمراكز البحثية والشركات، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الجامعة كمؤسسة بحثية وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

❖ **هذا وقد هدفت دراسة رفيق محمود المصرى إلى تقييم الدور التنموى لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية ٢٠٠٧**[xv] **من خلال تطبيق إستمارة تعيين على عينة**

(١٨٦) عضوا من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى وتبرز أهمية هذه الدراسة فى محاولتها إبراز أوجه القصور فى أداء الجامعة ، ومواطن القوة إن وجدت بهدف تعزيزها والاستمرار فيها. و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها ما يلى :

١– تدنى مستوى الدور التنموى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وذلك لظروف الشعب الفلسطينى الاستثنائية.

٢– ارتفاع الدور التنموى لوظائف البحث العلمى من وظائف الجامعة ومبرر ذلك الارتفاع يعود إلى زيادة إهتمام أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمى بغرض الترقية الأكاديمية وتحسين أوضاعهم المالية والمعنوية.

٣– إرتفاع الدور التنموى المتعلق بخدمة المجتمع للانتشار الواسع لمؤسسات المجتمع المدنى التى تقدم الدعم و تعزز موارد الجامعة المالية.

٤–لا يوجد اختلاف فى آراء المبحوثين وفقاً لتخصصاتهم التطبيقية أو النظرية فى الدور التنموى المتدنى للجامعة كما فحصت **دراسة زياد بركات وأحمد عوض : واقع دور الجامعات العربية فى تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها ٢٠١١**[xvi] وقد هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذى تمارسه تلك الجامعات فى تنمية مجتمع المعرفة ولهذا الغرض تم تطبيق استبيان لتقييم دور الجامعة فى تنمية مجتمع المعرفة على عينة قوامها (١٣٢) عضو هيئة تدريس.

وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى إعداد الفرد وجاء هذا الدور بمستوى متوسط فى مجال تنمية مجتمع المعرفة وتوليدها، وارتفاع مستوى توليد المعرفة وإعداد الفرد وفقاً للتخصصات العلمية عنها فى الأدبية.

❖ **قد سعت دراسة ليث حمودى إبراهيم إلى التوقف على مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للأدوار التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة ٢٠١٢**[xvii]

وكان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى ممارسة الأستاذ الجامعى لأدواره فى المجال التربوى والبحث العلمى وخدمة المجتمع، وتم تطبيق استمارة بحث على (٩٠) عضو هيئة تدريس، وتوصلت إلى أن المحور التربوى أكثر المحاور استخداماً للأستاذ الجامعي بالنسبة لدورة فى محوري البحث العلمي وخدمة المجتمع. أما **دراسة حسام عرفه معروف فقد فحصت دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية فى خدمة المجتمع المحلى من وجهة نظر أساتذتها ٢٠١٢**[xviii].

كما حاولت هذه الدراسة التعرف على دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية فى خدمة المجتمع المحلى من وجهة نظر أساتذتها، وكذا أكثر مجالات خدمة المجتمع شيوعاً وأهم المعوقات التى تحد من دور كليات التربية فى خدمة المجتمع المحلى، وتحدد مجتمع الدراسة فى جميع أساتذة كليات التربية بالجامعات الفلسطينية فى محافظات قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هى:

١– تشارك كليات التربية فى خدمة المجتمع بنسبة كبيرة

٢– تمثلت تلك المشاركة فى التوعية والتثقيف ثم البحوث التطبيقية ثم التدريب والتعليم المستمر ثم الاستشارات العلمية.

وأخيرا فحصت **دراسة ندى باقر العلاقة بين المسئولية الاجتماعية و الأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس فى كلية التربية الأساسية ٢٠١٢**[xix] فقد

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل والظروف التى ترفع مستوى المسئولية الاجتماعية أو تخفضها عند بعض الأفراد حيث تبرز دراسة المسئولية الاجتماعية كونها تمثل الالتزام الذاتى والعقلى للفرد تجاه الجماعة وما ينطوى عليه من اهتمام وحل مشكلاتها والمشاركة فى إنجاز بعض الأعمال التى تقوم بها فضلاً عما يحمله الفرد من إحساس بحاجات جماعته. وتعنى المسئولية الاجتماعية أيضا المحافظة على بقاء واستمرار الجامعة والمحافظة على تماسكها وتوازنها الداخلى، واقتصر البحث على أعضاء هيئة التدريس فى جامعة المستنصرية كلية التربية الأساسية وانتهت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس لا يعانون من ضعف فى المسئولية الاجتماعية، وأن المسئولية الاجتماعية نتاج اجتماعي لا تتعلم ولا تكتسب وإنما تنمو تدريجياً عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، وأعضاء هيئة التدريس على مستوى عال فى الأداء الوظيفى ولا توجد فروق بين الذكور والإناث فى ذلك، كلما زادت المسئولية الاجتماعية زادت كفاءة الأداء الوظيفى وبالعكس.

وهكذا فإنه فى ضوء هذا العرض السابق للتراث البحثى يتضح إغفال أغلبية البحوث والدراسات السابقة لقضية الخدمات المجتمعية المقدمة من أعضاء هيئة التدريس لتنمية المجتمع المحلى، وهكذا أصبحت هناك حاجة لإجراء دراسات وبحوث تطبيقية تجمع بين الطرق الكمية والكيفية للوصول إلى رؤية واقعية عن تلك الخدمات التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، والوقوف على المعوقات التى تعوق أدائهم والوسائل التى تتيح تطوير ذلك الآداء.

٣–مفاهيم الدراسة :

عضو هيئة التدريس بالجامعة ووظائفه :

يتركز عمل عضو هيئة التدريس الأساسى على التعليم وما يتصل به من لقاء الطلاب فى قاعات الدراسة وتحضير المحاضرات، وإعداد الإختبارات ، وقراءة البحوث، وتسجيل الغياب، وتقويم نتائج عمل طلابه والوظيفة الثانية هى

البحث العلمى ونشر نتائج البحوث حينما تصل إلى المرحلة المناسبة. ويعتمد توزيع وقت الأستاذ الجامعي وطاقاته بين التعليم والبحث العلمى على شخصيته من ناحية، وعلى الأهمية التى تنظر بها الجامعة لكل من التعليم١ أو البحث[xx].

أهم وظائف عضو هيئة التدريس:

١– الإسهام فى إعداد الكفاءات البشرية المطلوبة للمجتمع.

٢– البحث العلمى.

٣– تثقيف المجتمع.

٤–العمل على مواجهة مشكلات المجتمع.

٥–المشاركة فى إعداد القيادات الاجتماعية.

٦– تدريب الكفاءات البشرية.

٧– تفعيل الدور الإنتاجي الاقتصادي للجامعة.

البحث العلمي :

يقصد به وسيلة الدراسة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التى يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة[xxi].

أنواع البحث العلمي:

١– البحوث الأساسية: التي تختص بالطبيعة والقوانين التي تحكم مكوناتها والعلاقة المترابطة بين هذه المكونات ، وتجرى عادة في الجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة.

٢– البحوث التطبيقية: التي تهدف إلى الوصول إلى طريق استخدامات المعرفة في التطبيقات العلمية، وتجرى عادة في المعاهد البحثية والجامعات .

٣– البحوث التجريبية: وتختص بتطوير نتائج البحوث العلمية إلى منتجات عملية مفيدة[xxii].

معظم البحوث النفسية والإجتماعية تعتمد على الطريقة الكمية فى البحث Quantitative Research وفى هذه الطريقة يتم جمع البيانات وعرضها بصورة رقمية تعتمد على بعض الإحصاءات الوصفية مثل المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى، كما يتم إستخدام أساليب إحصائية متقدمة لإختبار فروض البحث و التوصل إلى نتائج، وقد بدأ الباحثون فى إستخدام ما يسمى بالطريقة الكيفية فى البحث. وهذه الطريقة تعتمد على فئات البحث فى علم الإجتماع و فى علم الأنثروبولوجيا فهذا النوع من البحوث لا يقدم نتائج رقمية و لكنه يعتمد على أداة المقابلة المتعمقة لعدد قليل من المبحوثين وقد إعتمدت الباحثة على الطريقة الكيفية فى البحث لمناسبتها لطبيعة مشكلة البحث .

مؤسسات الإنتاج :

يقصد بمؤسسات الإنتاج إنها المنشآت الخاصة بالإنتاج والخدمات التي يشارك في تمويلها والإشراف عليها وإدارتها جزئيا أو كليا قطاع الأعمال، وتسهم هذه المنشآت في نمو النشاط الاقتصادي للدولة[xxiii].

مؤسسات التعليم :

يقصد بمؤسسات التعليم إنها المنشآت التعليمية التي توفر التعليم العام لطلابها، وتعني بتنمية شخصيات الطلاب، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية التي تعدهم للمواطنة الصالحة.

المشاركة المجتمعية :

يقصد بالشراكة المجتمعية المشاركة بين أطراف ثلاثة، هي: الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في إطار من المساواة ؛ حيث يكمل كل طرف الأطراف الأخرى من الشركاء؛ مما يؤدي إلى تعظيم المردود من الشراكة سواء على المستوى البشري أو المالي أو الفني، كذلك فإن الشراكة تزيد من تعميق مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى كل الشركاء .

المجتمع المحلى :

المقصود بالمجتمع المحلى Community ، إنه ذلك النوع من النسق الاجتماعى الذى يمثل المكان عنصراً أساسياً فى تحديد هويته– فَوَصفُه بالمحلي مثل الحى والقرية والمدينة. وعلى هذا نحدد المجتمع المحلى بأنه نسق اجتماعى ذو بناء اجتماعى مركب، وقائم على رقعة معينة من الأرض[xxiv].

مراحل عملية تنمية المجتمع :

لا يوجد نموذج لخطوات عملية تنمية المجتمع متفق عليه بين خبراء التنمية وإذا نظرنا الى النموذج نجد ان كلا منها يركز على بعض جوانب العملية وأن الاختلاف فى الشكل ولكن لا يكاد أن يكون هناك اتفاق على المضمون والجوهر، وفيما يلى بعض نماذج عملية تنمية المجتمع.

ثالثاً: نماذج لمراحل عملية تنمية المجتمع:

النموذج الأول :

نموذج "فرانك سهنرت Frank Schnert" ويركز فيه على الدراسة والتخطيط وضرورة اشتراك اخصائى تنمية المجتمع منذ البداية مع الأهالي ويتضمن المراحل الآتية:

١– مرحلة البدء. ٢– مرحلة التمهيد. ٣– مرحلة التخطيط.

٤– مرحلة التنظيم. ٥– مرحلة التدريب. ٦– مرحلة التنفيذ.

٧– مرحلة انتهاء التنفيذ. ٨– مرحلة الاستمرار.

النموذج الثانى:

نموذج "كيرت ليفين" ويتضمن ثلاثة مراحل لعملية تنمية المجتمع هى:

١–مرحلة دراسة الوضع الراهن فى المجتمع.

٢–مرحلة التحرك الى المستوى الجديد.

٣– مرحلة المحافظة على المستوى الجديد.

هذا وقد قام الدكتور حسين زكى الخولى بتوسيع تلك المراحل وتقسيمها إلى أربعة مراحل تتضمن:

أ- المرحلة الإعدادية. ب- المرحلة التخطيطية. ج- المرحلة التنفيذية. د- المرحلة التقييمية.

النموذج الثالث:

نموذج "وليام بيدل ولوريد بيدل":

١- مرحلة الاستكشاف. ٢ - مرحلة التنظيم.

٣- مرحلة المناقشات ووضع الخطة. ٤- مرحلة التنفيذ

٥- مرحلة المشروعات الجديدة. ٦- مرحلة الاستمرار.

مما سبق يتضح أنه لا يوجد نموذج متفق عليه من حيث الشكل فهناك اختلاف فى الشكل وعدد المراحل ولكن يوجد اتفاق على المضمون، كما أنه لا يوجد نموذج يتناسب مع كل الظروف المحلية، كذا نجد أن كل نموذج يركز على اهتمامات معينة.

وعند وضع اى نموذج لمراحل عملية تنمية المجتمع يجب أن يؤخذ فى الاعتبار العوامل التالية:

١- نمط شخصية الأعضاء العاملين فى العملية.

٢- النظام الاجتماعى للمجتمع.

٣- النظام الاجتماعى للمؤسسات والهيئات الموجودة فى المجتمع.

٤- النظام الثقافى الذى يشكل الأنظمة الأخرى[xxv].

٤-المداخل النظرية لدراسة الخدمات المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس:

- **نظرية التحديث:**

من خلال تحليلنا لتراث نظرية التحديث ، نحاول أن نعرض صورة العلاقة بين الجامعة والتنمية فى عمليات التحديث و جودة الحياة Quality of Life فى الدول النامية ، حيث تعددت الكتابات والدراسات الحديثة من أمثال دراسات مور

Moore ، وجيزفيلد Gusfield وابتر Apter وبلاك Black وتيبس Tipps وغيرهم، الذين حاولوا تغيير وجهات نظر بعض أصحاب نظرية التحديث التى تركز على فهم عملية التحديث بمجرد اكتساب أفراد وشعوب دول العالم الثالث مجموعة من السمات والتقاليد والاتجاهات والآراء الغربية التى بموجبها يصبح كل من الفرد والمجتمع بعد عمليات التحول فرداً أو مجتمعاً متطوراً. إن مفهوم وعملية التحديث لها جوانبها ومظاهرها المتعددة، ربما تظهر فى عمليات التصنيع والعمل على اكتساب السمات الإنتاجية للقوى البشرية Human Adaptation . أو تعتبر عملية التحديث نوعاً من التكيف البشرى وزيادة العملية العقلانية Rationality Process والمعرفية بكل جوانب البيئة التى تحيط بالمجتمع الحديث.

ويبرز دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات فى التحديث والتنمية وممثلة فى مظاهره المتعددة مثل اكتساب الخبرات المهنية والمعرفية، وإعداد القوى البشرية المدربة، واكتساب قدرات شخصية وسمات واتجاهات حضرية حديثة، وتغير القيم التقليدية وخاصة المعوقة للتجديد والتحديث، وتوسيع مدركات الفرد الذاتية نحو تحديد الأهداف المستقبلية وتحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بالتراث الحضارى والثقافى وأحياء ما به من قيم دينية مجيدة، ومواكبة المعرفة التكنولوجية العالمية[xxvi].

نظرية الدور:

لم يقتصر دور الجامعات فى عملية التنمية على ما جاءت به نظرية التحديث والمتمثل فقط فى اكتساب خبرات مهنية ومعرفية وقيميه وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لتلك العملية، ولكن بحثنا الراهن يحاول إضافة دور لأعضاء هيئة التدريس فى عملية التنمية يتمثل فى الخدمات المجتمعية المقدمة من أعضاء هيئة التدريس للمجتمع والمتمثلة فى تقديم الاستشارات الخاصة بالاستراتيجيات والسياسات التنموية.

ويتمثل الدور الاجتماعي Social Role فى مجموعة الوظائف التى ينبغى أن يؤديها شخص يشغل وضعاً اجتماعياً محدداً فى التنظيم الاجتماعي[xxvii]، ويشمل أيضاً مجموعة الأفعال والتصرفات المتوقعة من الشخص الذى يشغل وضع اجتماعي معين، والوسائل المستخدمة فى تحديد هذا الوضع، فالفرد يقوم بدوره متمشياً مع المضمون الرسمى المتضمن فى ثقافة المجتمع وهو ما يعرف بالأدوار المفروضة أو الأدوار المتوقعة[xxviii].حيث يميل أتباع المدرسة الوظيفية إلى اعتبار الأدوار الاجتماعية أجزاء ثابتة و مرتبطة نسبياً بثقافة المجتمع، فهذه الأدوار تعتبر حقائق اجتماعية. ووفق هذا المفهوم فإن الأفراد يتعلمون التوقعات التى تكتنف المواقع الاجتماعية فى ثقافتهم، ويؤدون هذه الأدوار بالشكل الذى عُرفت عليه فى الأساس. والأدوار الاجتماعية لا تنطوى على احتمال التفاوض أو ضرورة الابتكار ، فهى تقدم وصفات واضحة لاحتواء سلوك الفرد وتوجيهه. ومن خلال التنشئة الاجتماعية، يتلقَّن الأفراد أدوارهم الاجتماعية ويتعلمون السبل الكفيلة بأدائها وتنفيذها[xxix].

والدور هو الوظيفة، بمعنى أنه السلوك الذى يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل. وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي، وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع ككل[xxx].

علاقة النظرية بالبحث:

تعتبر المشاركة المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس فى عملية التنمية أحدى صور القيام بالدور الاجتماعي المفترض القيام به، ومن ثم يأتى هذا البحث محاولاً التعرف على صور القيام بهذا الدور، وكذا المعوقات التى تعوق أعضاء هيئة التدريس عن القيام بدورهم التنموى، والكيفية التى من خلالها يتم الحد من تلك المعوقات والتغلب عليها.

خامساً: الإستراتيجية المنهجية :

تتدرج دراستنا الراهنة تحت ما يعرف باسم الدراسات الوصفية التى تحاول وصف الخدمات المجتمعية التى يقدمها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية ، وفى سبيل تحقيق ذلك استعانت الدراسة بالإجراءات المنهجية الخاصة بالبحوث الوصفية الممثلة فى:

١-صياغة أهداف البحث

تمت صياغة أهداف البحث فى صورة تساؤلات يجيب عليها البحث وهى:

أ- ما إسهامات أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الاستشارات فى شأن السياسات والاستراتيجيات التنموية ؟

ب- ما معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية؟

ج- كيف يتم التغلب على معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية؟

٢-تصميم أدوات جمع البيانات

ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تصميم دليل مقابلة احتوى على أربع بنود، وبعد عرضة على مجموعة من المحكمين المتخصصين فى مجال البحوث الإجتماعية والتعليمية، وإخضاعه للإجراءات الخاصة بالصدق والثبات وإجراء الاختبارات المبدئية عليه، تم إجراء التعديلات حتى خرج فى صورته النهائية الحالية؛ حيث جاء البند الأول البيانات الأولية للتعرف على المبحوثين وأهم السمات الشخصية التى تميزهم، ثم البند الثانى: إسهام أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الاستشارات فى شان السياسات والاستراتيجيات التنموية، والبند الثالث: معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية، وانتهى دليل المقابلة بالبند الرابع مقترحات للتغلب على معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية.

٣-اختيار جمهور البحث وتصميم عينته:

تمثل جمهور البحث فى أعضاء هيئة التدريس جامعة الإسكندرية بتخصصاتهم النظرية والتطبيقية، حيث تعد جامعة الإسكندرية من اعرق الجامعات المصرية

(ثان جامعة مصرية)، وتتوافر فيها جميع التخصصات النظرية والتطبيقية، ثم لكونها محل عمل الباحثة.

ولما كانت دراسة الحالة المتعمقة يمكن أن تكون فرد أو جماعة أو مجتمع محلى فقد تم اختيار عينة عمديه مكونة من (١٤) عضو من أعضاء هيئة التدريس روعى فيها نسبة التمثيل للتخصصات التطبيقية (١٠) والنظرية (٤)، حيث تم اختيار عضو هيئة تدريس واحد من كل كلية.

التخصصات النظرية	التخصصات التطبيقية
كلية الآداب	كلية الطب
كلية الحقوق	كلية الصيدلة
كلية التجارة	كلية طب الأسنان
كلية السياحة والفنادق	كلية التمريض
	كلية الهندسة
	كلية العلوم
	كلية الزراعة
	كلية التجارة
	كلية الفنون الجميلة
	كلية التربية الرياضية

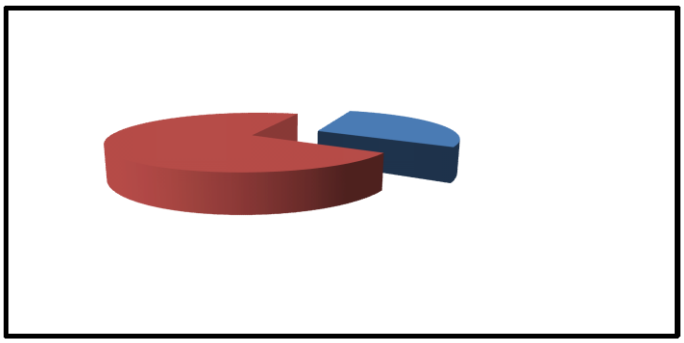

٤-جمع البيانات:

تم جمع البيانات بأسلوب المقابلة المباشرة المتعمقة مع المبحوثين خلال شهرى فبراير ومارس عام ٢٠١٣، بكليات الجامعة حيث قامت الباحثة بعقد لقاء

خاص بكل عضو من أعضاء هيئة التدريس اللذين يمثلون أفراد عينة البحث و قدمت أسألتها بأسلوب يسوده الود و الإحترام و سجلت إجابات كل منهم بدون أى تعديلات .

سادساً: المرحلة التفسيرية: تفسير البيانات واستخلاص النتائج

١- تفسير بيانات عينة البحث من التخصصات النظرية:

أ-إسهام أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الاستشارات فى شأن السياسات والاستراتيجيات التنموية:

أجمع غالبية أفراد عينة البحث على أن إسهام أعضاء هيئة التدريس فى الكليات النظرية يتمثل فى إعداد المشاريع التدريبية والتقويمية والتوعوية والإرشادية إما لأفراد المجتمع بصفة عامة أو للمتخصصين فى مجالات متنوعة كما أفاد بذلك جميع حالات التخصصات النظرية (الأربعة).

وجاء ذلك من خلال المساهمة فى مؤسسات بحثية داخل الجامعة ومن خلال المنظمات التطوعية حكومية أو دولية أو منظمات دولية وبالأخص أثناء فترة الاعارات بالدول الخليجية مثل (إعداد مشروع تقويم اختبارات الثانوية العامة بالسعودية) أو (إعداد الإستراتيجية الوطنية للطفولة بسلطنة عُمان)، أما عن الإسهام فى مجال الخبرات الاستشارية على المستوى المحلى والدولى بالنسبة للأساتذة فتتمثل فى صورته الكبرى فى عضوية لجان الترقيات الأكاديمية بعدد من الدول العربية (البحرين، الكويت، وسلطنة عُمان، والعراق، والسعودية، والأردن، وقطر) بالإضافة إلى الاشتراك فى تلك اللجنة فى مصر، يضاف إلى ذلك الإسهام فى تقييم البحوث التى يتم نشرها فى المجلات العلمية من خلال عضوية هيئة التحرير فى تلك المجلات ممثلة فى المجلات العلمية للكليات المختلفة والمؤسسات البحثية الداخلية والخارجية فى التخصصات مثل: التربية، علم النفس، القانون، والعلوم الاجتماعية، واللغات، والاقتصاد، والفلسفة وغيرها.

ب- نوعية المشاريع البحثية وفائدتها للمجتمع:

أجمع أفراد عينة البحث فى مجال التخصصات النظرية على أن تلك المشاريع البحثية التى يسهم فيها أعضاء هيئة التدريس لم تدر أي نفع أو فائدة على المجتمع المحلى حيث اقتصرت تلك المشاريع على فئات بعينها ولم يستفد منها أي جهة محلية لكونها متخصصة فى المجال النظرى، أي أن الاستفادة منها تكون فقط للمتلقين (برامج تعليم اللغات – التويفل – ندوات – دورات تدريبية – حلقات نقاشيه ثقافية) كلها تخاطب فئة معينة ومن ثم لم تدر فائدة أو عائد على جمهور المجتمع المحلى ككل ، بالإضافة إلى أن الهدف من تلك المشاريع البحثية التى يسهم بها أعضاء هيئة التدريس يتمثل فى التقدم للترقية الأكاديمية .

ج- معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية:

أكد غالبية أعضاء هيئة التدريس (١٣ عضوا) أفراد عينة البحث، عدم توافر الوقت اللازم للمشاركة المجتمعية لديهم لانشغالهم فى الأمور الأكاديمية والبحثية، كما أشارت تلك الغالبية إلى عدم التقدير الاجتماعي الكافي للمشاركين فى الأعمال والأنشطة الاجتماعية بالإضافة إلى عدم اعتماد الترقيات الأكاديمية والمهنية على ما قوم به عضو هيئة التدريس من أعمال وأنشطة اجتماعية.

ولقد أجمع أفراد عينة البحث على أن أهم المعوقات هى عدم حصول عضو هيئة التدريس على تقدير مادى مناسب لما يقوم به من أعمال وخدمات وأنشطة اجتماعية مما يخلق نوعاً من العزوف عن مزاولة تلك الأعمال والخدمات والأنشطة، أما من حيث حرية استخدام الأجندة البحثية فإن هامش الحرية الأكاديمية معترف به فلا توجد موانع اختيار الموضوعات البحثية إلا الموانع الدينية والأخلاقية التى يقف عندها جميع أفراد المجتمع ككل، أما الموانع والمعوقات السياسية وهى المقصودة هنا فلم تسجل أى حالة من مفردات عينة البحث وجود لتلك الموانع إلا فى وجود بعض المؤسسات التى لا تتعاون مع الفرق البحثية مثل المؤسسات العسكرية، حيث أفادت حالة واحدة أنها حاولت

إجراء دراسة على مؤسسة عسكرية إلا أنها قوبلت بالرفض من تلك المؤسسة لوجود حزمة من الإجراءات المعقدة التى تحول دون إجراء دراسات على تلك المؤسسات وذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومى.

د–المقترحات للتغلب على معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية:

أفاد أفراد عينة البحث أن زيادة تمويل المشروعات البحثية هو أهم مقترح للتغلب على تلك المعوقات أو يكاد يكون المقترح الوحيد حيث أن جميع المعوقات الأخرى للمشاركة والمتمثلة فى الإدارة والتدريب والتنسيق مع الجهات الحكومية خاصة وأجنبية كلها تخضع لبند التمويل الذى إذا تم زيادته يتم بعد ذلك التغلب على باق المعوقات إن وجدت.

٢–تفسير بيانات عينة البحث من التخصصات العملية والتطبيقية :

ذ–إسهام أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الاستشارات فى شأن السياسات والاستراتيجيات التنموية:

اختلفت استجابات أعضاء هيئة التدريس من الكليات العملية من حيث الإسهام فى المؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها وعلى المستوى الدولى وفقاً للتخصصات حيث جاءت استجابات متمثلة فى المشاركة فى مشاريع بحثية على مستوى الجامعة من خلال (المركز الهندسى للخدمة العامة) وهذا المركز يمثل إحدى الحالات– وهو وحدة ذات طابع خاص بكلية الهندسة يتيح الاشتراك فى مشاريع بحثية، ولم يقتصر الإسهام على ذلك بل شارك عدد لا بأس به من مفردات العينة فى مؤسسات بحثية عربية (السعودية، سلطنة عمان) وأجنبية (بلجيكا، كندا، ألمانيا) كما اعتمد ذلك على توزيع الأدوار فى المشروع البحثى وفقاً لتخصص.

هـ– الخبرة الاستشارية على المستوى المحلى والدولى:

يلاحظ أن الخبرة الاستشارية تزيد كثيراً فى التخصصات العملية عنها فى التخصصات النظرية حيث تبين اتساع رقعة الخبرة الاستشارية فى التخصصات

العملية والتطبيقية من حيث المشاركة فى مشروعات بحثية محلية وعالمية وهذا ما أوضحته نتائج الدراسة الكيفية التى أجرتها الباحثة و كانت إستجابات ٩ أعضاء هيئة تدريس من أصل ١٠ من ذوى التخصصات العلمية تؤكد ذلك .

و– وعية المشاريع البحثية وفائدتها للمجتمع:

تناولت المشروعات البحثية جميع التخصصات العملية تقريباً مثل التعليم المعمارى والحاسب الآلي والحمض النووى وبحوث تتعلق بالوراثة والوظائف الحيوية للكائنات الحية مكافحة الفيروسات والأمراض المتوطنة وغيرها من المشاريع البحثية؛ يضاف إلى ذلك العمل فى وحدات ذات الطابع الخاص مثل وحدة علاج وطب الأسنان بكلية طب الأسنان على سبيل المثال و ذلك بإجماع أعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون الكليات العملية فى الدراسة الحالية .

ز– معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية:

أكد غالبية أفراد عينة البحث (١٢ من أصل ١٤) أن أهم المعوقات تتمثل فى اختلاف نظام التعليم فى مصر عن نظم التعليم بالخارج، حيث يوجد فى الخارج توفير لكافة الخدمات والإمكانيات واتساع نطاق الحرية الأكاديمية أكثر من مصر، وأضافت تلك الغالبية العظمى من مفردات العينة ضعف الإمكانات المادية بالجامعة ، وعدم وجود ميزانية كافية للبحث العلمى بالكليات والجامعة بصفة عامة مما أضطر بعض أعضاء هيئة التدريس إلى دفع تكاليف البحث ثم استرداد المبلغ فيما بعد وفقاً للإجراءات الإدارية بالجامعة ، كما أكد بعض مفردات عينة البحث انفصال الواقع العملى عما يتم تدريسه فى بعض الأقسام العلمية بالجامعة مما يعد معوقاً للمشاركة المجتمعية.

أما عن الحوافز المشجعة على المشاركة فى الخدمات المجتمعية فأجمعت مفردات عينة البحث بالكامل على عدم وجود حوافز مادية تشجع على تلك المشاركة، بالعكس فأن الجامعة دائماً غير مسئولة عن أى نفقات وإن أى بحث

يقوم به عضو هيئة التدريس يقوم هو بالإنفاق عليه من دخله الخاص دون أى دعم مادى من الكلية أو الجامعة.

وتطرق الأمر عند بعض أعضاء هيئة التدريس الذين ذكروا (عدم إتاحة فرص عمل فى مشاريع بحثية فى دول أخرى) نتيجة للبيروقراطية المفرطة بالإضافة إلى تأخر وصول الإعلانات عن تلك المشاريع فى الخارج حيث ذكر أحد أفراد العينة (انه تم الإعلان عن مشروع بحثى فى شهر ديسمبر إلا أن الإعلان وصل إلى الكلية فى شهر مايو) أى بعد انتهاء مدة التقدم للمشروع بحوالى خمس أشهر.

ح- تعقيد الإجراءات الواجب إتباعها للمشاركة الفعالة :

أكد غالبية أفراد عينة البحث (٩ من أصل ١٠) من التخصصات العملية على ضرورة وجود ثقافة علمية إيجابية تساعد على المشاركة، وكذلك أهمية العمل الجمعى والحفاظ على التخصص ، وشيوع روح الفريق فى أى عمل بحثى حتى تتوافر فيه عملية توفير البيانات وتقديم المساعدات اللازمة لإجرائه.

ط- قلة وجود مراكز جامعية للاستشارات العلمية :

أكد غالبية أفراد عينة البحث (١٣ من أصل ١٤) عدم وجود مراكز بحثية متخصصة على مستوى الجامعة يمكن لعضو هيئة التدريس التعامل معها والاستفادة منها.

ك- الحرية الأكاديمية :

أكد غالبية أفراد العينة وجود تلك الحرية الأكاديمية وأنه لا يوجد شئ محظور كتابته أو نشره، فيما عدا مجموعة من أفراد العينة أكدت على وجود قيود حيث أشارت إحدى الحالات (أنه فى عام ٢٠٠٤ قام فريق بحث بتصميم مشروع صاروخ حربى ولكن الفكرة تم وأدها فى المهد لاعتراض جهاز أمن الدولة عليها). وأشار أحد أفراد العينة إلى (وجود قيود على تصنيع محركات الطائرات)

، مما يؤكد على أنه لا توجد حرية أكاديمية فى اختيار المشروعات البحثية على عكس ما أكد عليه جميع أفراد عينة البحث فى الكليات النظرية.

ل– مقترحات للتغلب على معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية

مما سبق يمكن للباحثة أجمال أفراد عينة البحث فى المقترحات التالية:

– الاستعانة بالهيئات والمؤسسات البحثية الأجنبية والعربية لتمويل مشاريع وأبحاث الجامعة العلمية وكذلك الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدنى.

– التحكم فى أعداد المتدربين بحيث لا تزيد زيادة كبيرة تفقد معها الأثر المطلوب من التدريب.

– يجب أن تكون الإدارة حرة ومستقلة ومستقرة لا تتغير باستمرار.

– التسويق للمشاريع البحثية حيث يتم تمويلها من مؤسسات وهيئات من خارج نطاق الجامعة.

٣– النتائج العامة للبحث:

فيما يلى استعراض للنتائج العامة للبحث فى ضوء الإجابة على تساؤلات الدراسة:

– إسهام أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الاستشارات فى شأن السياسات والاستراتيجيات التنموية

تمثل إسهام أعضاء هيئة التدريس فى الكليات النظرية فى إعداد المشروعات التدريسية والتقويمية والتوعية والإرشادية وعضوية لجان الترقيات وتقييم البحوث للنشر فى المجلات العلمية، بينما جاء إسهام أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات العلمية والتطبيقية مثل الاشتراك فى مشاريع بحثية على مستوى الجامعة وعلى المستوى الاقليمى والدولى، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **آسياد محمد محمد عوض** من حيث استخدام الوسائل التعليمية لتوظيف معلومات فى مجال توعية أفراد المجتمع بيئياً ؛ وكذلك مع دراسة **حسام عرفة**

معروف والتى توصلت إلى ان مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات النظرية تمثلت فى التوعية والتثقيف والاستشارات العلمية.

كما اختلفت نوعية المشاركة البحثية وفائدتها للمجتمع فى التخصصات النظرية عنها فى العملية ، فبالنسبة للتخصصات النظرية جاءت المشاركة ببرامج تعليم اللغات والتويفل وندوات ودورات تدريبية وحلقات نقاشية يستفيد منها فئة معينة من المجتمع، بينما جاءت مشاركة التخصصات العلمية أكثر استفادة للمجتمع والتى تمثلت فى التعليم المعمارى ، والحاسب الآلي، والحمض النووى، وبحوث تتعلق بالوراثة والوظائف الحيوية للكائنات الحية ومكافحة الفيروسات والأمراض المتوطنة ؛ أما عن الخبرة الاستشارية فقد اتسعت رقعة الخبرة الاستشارية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى للتخصصات العلمية عنها فى النظرية؛ وتتفق تلك النتيجة مع ما جاءت به دراسة **رفيق محمود المصرى** من أن ارتفاع الدور التنموى لوظائف البحث العلمى يعود إلى الترقى الأكاديمى وتحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس، بينما تختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه نفس الدراسة من عدم وجود اختلاف فى آراء المبحوثين وفقاً لتخصصاتهم النظرية والعملية فى القيام بالدور التنموى المتدنى للجامعة.

هذا و قد اتفقت تلك النتيجة أيضاً مع دراسة **زياد بركات** و **أحمد عوض** والتى توصلت إلى ارتفاع مستوى توليد المعرفة وإعداد الفرد وفقاً للتخصصات العلمية عنها فى الأدبية؛ وفى نفس السياق اتفقت تلك النتيجة مع دراسة **حسام عرفة معروف** والتى أكدت أن البحوث النظرية تمثلت فى التوعية والتثقيف ، بينما البحوث العلمية والتطبيقية جاءت متمثلة فى التدريب والتعليم المستمر والاستشارات العلمية.

– معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية

تمثلت معوقات المشاركة المجتمعية كما أوردها أفراد عينة البحث فيما يلى:

١– ضعف وقلة التمويل والإنفاق على البحث العلمى

٢– عدم وجود الوقت الكافى لمشاركة أعضاء هيئة التدريس لانشغالهم فى الأمور الأكاديمية والبحثية المرتبطة بترقياتهم الأكاديمية ، بالإضافة إلى عدم التقدير الاجتماعي الكافى وعدم اعتماد الترقيات الأكاديمية والمهنية على ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أعمال وأنشطة اجتماعية.

٣– اختلاف نظام التعليم المصرى عن نظم التعليم بالخارج و التى تتسم بالحداثة.

٤– انفصال الواقع العملى عما يتم تعليمه فى بعض الأقسام العلمية.

٥– تعقيد الإجراءات الروتينية الواجب إتباعها فى المشاركة الفعالة.

٦– قلة وجود مراكز جامعية للاستشارات العلمية بالجامعة و كذلك عدم وجود مراكز

٧– يوجد اتفاق على نقص هامش الحرية الأكاديمية لكن أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات العلمية أكدوا على تأكل هذا الهامش ومحدوديته حيث وجود بعض القيود على اختيار الموضوعات البحثية، بينما أكدت التخصصات النظرية على وجود الهامش ولكنه غير مكتمل.

٨– صعوبة التغلب على معوقات المشاركة فى الخدمات المجتمعية

٩– ضرورة زيادة ميزانية تمويل المشروعات البحثية.

١٠– عدم القدرة على الاستعانة بالهيئات والمؤسسات البحثية العربية والأجنبية لتمويل المشروعات البحثية.

١١– ضعف تسويق المشاريع البحثية محلياً وإقليميا وعالمياً.

وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **على عبده الدوش** من أن أهم معوقات المشاركة المجتمعية افتقار البحث العلمى لمصادر التمويل اللازمة لإجرائه.

DOI: 10.12816/0034805

قائمة مراجع الدراسة :

(i) داخل حسن جريو ، دراسات فى التعليم الجامعى ، بغداد : مطبعة المجمع العلمى، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢١٥ – ٢١٦ .

(٢) ناصر الدين الأسد ، الجامعات والبحث العلمى والتنمية ، الرباط : مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٨٩، ص ٨١.

(٣) أحمد بعلبكى ، الجامعة والعلم والعمل ، لبنان : جامعة سيدة اللويزة، ١٩٨٩، ص ص ٩٩ – ١٠٠.

(٤) عبدالرازق فارس الفارس ، التعليم العالى وسوق العمل فى دولة الأمارات العربية المتحدة، سلسلة معارف انسانية ، العدد (١٠) ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٣–٢٤.

(٥) Wittrock.B, (1989) "Social Science and stste Development Transformations of The Discourse of Modernity", International Social Science Journal ,49 (4), pp 497 – 507.

(٦) روبرت كلوبوكى وكاتارينا سترابكوفا (2004)، استخدام المعرفة فى صنع السياسة العامة : بحث حالة شعب الغجر فى سلوفاكيا ، ترجمة سعاد الطويل، اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٧٩ ، مارس ، ص ٨٣.

(7) Forero, C, (1994), " Science et Technologie dans la Modernistion de ka Colombie ", Acta Forum Engelberg, Switzerland.

(8) كليمنتى فوريرو و بينيدا وهيرنان باراميلو سالازار (2002) ، منفذ الباحثين من البلدان النامية إلى العلوم والتكنولوجيا الدوليتين ، ترجمة سعاد الطويل، اليونسكو ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١ ، مارس ، ص ص ٢٠١ –٢٠٢.

(9) تياجو سانتوس بيريرا (2004) ، صنع السياسة العلمية، والديمقراطية، ومؤسسات المعارف المتغيرة، ترجمة عال أمين خليفة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٨٠، يونية ، ص ص ٨٣–٨٦.

(10) Gibbons, M and others, (1996), The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies. London: Sage, p. 46.

(11) Ibid., p. 91.

(12) Stephan.P.E (1996). The Economics of Science., Journal of Economic Literature , XXXIV (3). Pp. 1199 – 1235.

(13) Ibid., p. 129.

(14) على كزانسيجيل (1998) ، السلطة والعلم: أساليب شبيهة بالسوق لتسيير شئون المجتمع وإنتاج المعرفة ، ترجمة عبدالحميد فهمى الجمال، اليونسكو ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٥٥ ، مارس ، ص ص ١٠٧ – ١١٤.

(١٥) أسياد محمد محمد عوض (2003) ، دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في خدمة المجتمع في ضوء التحديات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر.

(١٦) على عبده الدوش (2003) ، علاقة البحث العلمى بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، رسالة ماجستير ، المركز الوطنى للمعلومات – اليمن.

(١٧) رفيق محمود المصرى (2007)، تقييم الدور التنموى لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد الحادى عشر، العدد الأول، يناير ، ص ص ١ – ٣٧.

(١٨) زياد بركات وأحمد عوض (2010)، واقع دور الجامعات العربية فى تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها ، اتحاد الجامعات العربية". مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٥٦، ٧١–١١٤.

(١٩) ليث حمودى إبراهيم (2011) ، مدى ممارسة الأستاذ الجامعى لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الثلاثون، ص ص ١٩٣ – ٢٢٠.

(٢٠) حسام عرفه معروف (2012): دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية فى خدمة المجتمع المحلى من وجهة نظر أساتذتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة .

(٢١) ندى عبد باقر (2012)، المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفى لدى أعضاء هيئة التدريس فى كلية التربية ، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثالث والسبعون، ص ص ٥٣٧ – ٥٦٧.

(٢٢) على راشد (1988)، الجامعة والتدريس الجامعى ، جدة : دار الشروق ، ص ص ٢٥ – ٣٢.

(٢٣) أمل سالم العواودة (2002)، خطوات البحث العلمي، دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني، الجامعة الأردنية.

(٢٤) سعد الدين أحمد عكاشة (2000)، تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنمية التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

(٢٥) عبد الرحمن احمد صائغ (2005)، التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج: تجارب بعض الدول المتقدمة، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(٢٦) محمد أسعد نظامى تالش (2009)، علم الاجتماع: الجزء الأول المبادئ، بيروت : دار الخلود، ص ص ١٣٨ – ١٣٩.

(٢٧) مسعد الفاروق حمودة (1990)، تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية : المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، ص ص ٤٤–٤٦.

(٢٨) عبدالله محمد عبدالرحمن (1990)، الجامعة والمجتمع: دراسة ميدانية على جامعة السلطان قابوس، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ص ص ٢٨–٢٩.

(٢٩) أوسيبوف (1990)، أصول علم الاجتماع، موسكو: دار التقدم ، ص ٢٤٨.

(٣٠) بارى شوجرمان (1988)، علم الاجتماع: النظرية والمفهوم، ترجمة محمد الغريب عبدالكريم، الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ص ص ١٣٧ – ١٤٠.

(٣١) أنتونى جيدنز (2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز صباغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص ٨٩.

(٣٢) على عبدالرازق جلبى (1991)، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص ١٩٣.